جانب العامل المادي. وإلا كيف نفسر أن العنصر البشري الجزائري عندما يلتحق بالدول المتقدمة يساهم في الإنتاج؟ لأن ما يحدث في الجزائر هو أن كلفة تكوين الفرد أكثر من الإيرادات عكس ما يحدث في الدول الأجنبية التي تحسن استغلال الطاقة البشرية للرفع من الإنتاج، ومعنى ذلك أننا نتحمل تكلفة التكوين والدول الأجنبية هي التي تستفيد من هذه الثروة لأن العامل البشري يعد ركيزة أساسية تساهم في خلق ثروة، هذا ما يستدعي تركيز الاهتمام على العنصر البشري."

الأمن الغذائي العربي في خطر دراسة تحليلية نقدية ، مع الإشارة إلى الجزائر

د. عبد الرحمان تومي*

الملخص:

الأمن الغذائي حالة معقدة ، تستدعي الإحاطة بها على نحو أفضل ، من خلال التوافر والنفاذ والاستخدام والاستقرار.

وهو ملف حساس للغاية ، تحكم خيوطه متغيرات داخلية وخارجية ، وهو في الوقت ذاته ، سلاح فتاك يرهن مصائر شعوب وقبائل بيد من يملك الفائض منه. وهو في الوقت ذاته ، فتيل داخلي يهدد نسيج المجتمع ، كما يهدد أركان الدولة بالانهيار ، متى توفر صاعق الفجوة على حد سواء. كما هو رمز للسيادة والتحرر الاقتصادي والاجتماعي ، من هيمنة الخصم أو المنافس.

إذا كان الأمن الغذائي حق مسلم به ، من حقوق الإنسان ، فهو بنفس الأهمية هوية كل فقير وجائع ، متى افتقدها يكفر بكل ما هو نظام أو قانون ، بل بالمبادئ والأخلاق وبالمجتمع برمته.

بحثنا يقف على حقائق ، بقدر ما هي نقاط ضعف في خاصرة البلدان العربية ، هي أيضا مقلقة ومخيفة ، هي نذر شؤم.

إذا كانت البلدان العربية تتمتع بتغطية تفوق 80٪ من احتياجاتها الغذائية في الخضر والفواكه ، والبطاطس ، والبيض ، فهي بعيدة عن تلبية الطلب الداخلي من البقوليات ، الحبوب ، الزيوت ، الدهون ، واللحوم ، والحليب ومشتقاته ، مثلما هي بعيدة عن تجسيد استراتيجية عربية تستغل فيها الإمكانات الهائلة احتراما للميزة التنافسية ، وضع حد للفرص الضائعة.

تقديم: إذا كانت العولمة بمفهومها البسيط ، تعبر عن إرادة قوية تبذل في سبيل السيطرة والهيمنة ، من قبل قطب أو أقطاب تمتلك أدوات القوة المادية والمالية ، والعسكرية والاقتصادية ، وتمارسها وفق استراتيجيات وبرامج ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. هي قبل ذلك تأسست (العولمة) على

*أستاذ محاضر بكلية الاقتصاد جامعة: أمحمد بو قرة بو مرداس ـ toumi_abdrahmane@yahoo. fr

الأبحاث المتميزة ، والنخب من أعلى المستوى الثقافي والعلمي ، تتمتع بمعرفة كافية لمجتمعها ، كما لها القدرة على دمج العلم في تطوره من خلال المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

فهي بهذا المعنى تسعى لأن تضمن لحاضر شعوبها ، ومستقبل أجيالها ، الأمن والرخاء ، في ظل التفوق الذي حازت عليه ، والتميز الذي تفردت به ،وعلى هذا الأساس ، علينا نحن المتخلفين أن ندرك واحدة من الحقائق ، مفادها « أننا نحن فقط ، من يملك أدوات تخلفنا ، مثلما نملك أدوات تطورنا ، وأن البلدان لا تحكمها إلا المصالح ، مثلما أن الشعوب كثيرا ما تحكمها المبادئ».

وإذا كان التخلف ليس قدرا ـ وهو كذلك ـ ، فإن التقدم والتطور ممكن وبنفس المستوى من القدر والأهمية ، فالفرص المتاحة للنهوض إذا ما أهدرت (وما أكثرها) تعد جريمة في حق الإنسان كما هي جريمة في حق الوطن .

كما أنه ، إذا كانت الصرامة والانضباط ميزة عسكرية في البلدان المتخلفة يجب أن تكون كذلك ميزة ثقافية وسلوك يومي ينسحب على الفرد والجماعة ، في البيت والمدرسة ، كما في المؤسسة الاقتصادية والإدارة.

إننا ننتج الرداءة ونستهلك التبعية ، إننا ننجز أرقا ما ومؤشرات مخيفة ومقلقة ، تطالعنا بها المصادر الرسمية والأجنبية ، أقل ما يقال عنها ، أنها لا تزال تحرمنا من تأشيرة الركوب في قطار البلدان الصاعدة .

إن شبح الجوع يدق ناقوس الخطر بين أكثر من نصف سكان المعمورة ، حيث سجلت سنة 2012 ما لا يقل عن 925 مليون نسمة على مستوى العالم لا يتناولون من الغذاء ما يكفيهم ليصبحوا أصحاء ، وهذا يعني وجود واحد من سبعة أفراد يذهب جائعا إلى فراشه كل ليلة. ذات نفس المصادر الإحصائية تؤكد على وجود 30 بلدا يعاني من الفقر ، أي 1.4 مليار نسمة ، منهم نسبة 26٪ في فقر مدقع .

إذا كان هذا الوصف هو ما عليه العالم بصورة موجزة ، فإن المنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق التي تعاني من العجز الغذائي ، لأن هناك أكثر من 80مليون إنسان لا يحصل على الغذاء المناسب (الذي من المفترض أن يحصل عليه) ليتمكن من الإبداع والابتكار والإنتاج والتطوير في أعماله اليومية.

إن نسبة هؤلاء الجياع تصل إلى 25% من سكان العالم العربي ، غير أن الاتجاه العام للأزمة يبدو أكثر إحراجا ، إذا عرفنا بأن العجز سوف يصل إلى 71 مليار$ أمريكي بحلول 2029 ، مقابل 30 مليار $ أمريكي في سنة 2009 ، هذا بطبيعة الحال في ظل عدم اتخاذ تدابير سريعة لتنمية الزراعة في البلدان العربية ،

لأن الزيادة السكانية المتوقعة ستحقق عتبة 545 مليون نسمة بعد عقدين من الـزمن وفق ما تنص عليه تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

كما أنه من غير المعقول أبدا ، وبعد 51 سنة من الاستقلال تصنف الجزائـر في المرتبة 96 من ضمن 187 بلدا ، والتاسعة من ضمن عشرة بلدان عربية مختـارة في مؤشر التنمية البشرية ، وأن صادراتنا خارج قطـاع المحروقـات لا تتعـدى في أحسن الأحوال 3٪ ، كما أن صادراتنا من التكنولوجيا المتقدمة صفر(0).

من الصعب تفسير ما بذل من جهد مالي خلال الفترة 2000ــ 2014 والـذي تجاوز 600 مليار $ أمريكي ، رصد في الميزانيات المتعاقبـة لتحقيـق معـدل نمـو اقتصادي لا يتجاوز في المتوسط 2. 5٪ ، وبالمقابـل معـدل بطالـة قـدره صـندوق النقد الدولي خلال سنة 2013 بنسبة 11٪ ، مع معدل نمو سكاني لا يقل عن 1. 4٪.

كما انتابنا القلق ، حينما تسرب التضخم سنة 2012 ليهاجم جيـوب الإجـراء والمدخـرين ، إذ انتقل مـن 3.9٪ عـام 2011 إلى 9.7٪ سـنة 2012 علـى المسـتوى الوطني ، نتيجة الارتفاع المحسوس في المواد الغذائية بنسبة 12. 20٪ تحت ضغط المنتجات الفلاحية الطازجة التي زادت في حدود 21. 40٪.

وبنفس القدر تفاجئنا صدمة ما يقارب 9000 جزائـري(ة) ، حينمـا يقمعـون من قبل رجال الأمن وهم يطالبون سلميا بالحوار من أجل تسوية أوضاعهم المهنية المتعلقة بالإدماج خاصة ، وفيهم من تجاوز العشـر سـنوات وهـو يشـتغل ضـمن صـيغة «عقـود مـا قبـل التشـغيل» مـن قبـل (DASو ANEM) وبـاقي وكـالات التشغيل الأخرى.

الوظائف تقـود التنميـة ، وتغـير المجتمعـات ، بـل وتقضـي علـى الفقـر ، وتوفـر الرخاء الاجتماعي

وبالمقابل تجد القطاع الصناعي المولد للقيمة المضـافة ، لا يتجـاوز نمـوه السنوي في أحسن الحالات 5٪ ، بل وتتفاجـأ حينمـا تعـرف بـأن القطـاع الأكثـر ضمانا لأمننا الغذائي (الزراعة) تحول إلى طارد لليد العاملة.

جدول رقم: 01يبين تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي للفترة الواردة

الفترة	2004ـ2003	2010ـ2009
الذكور	٪5 .22ـ20	٪14ـ5 .12
الإناث	٪23. 11	٪08. 07

المصدر: البنك الدولي للتنمية ، تقرير 2011، ص 158

في الوقت الذي تسجل فيه فاتورة الاستيراد للسداسي الأول من سـنة 2013 ،

والمتعلقة بالمواد الغذائية (البقوليات ، السكر ، الحبوب ، الدقيق ، الفارينة) ما قيمته 5. 05 مليار $ أمريكي ، أي بزيادة قدرها 15٪ مقارنة بنفس الفترة من العام 2012.

أمام هذا المشهد المقلق والمخيف بحق ـ لأنه بات يقض مضاجع الملايين من البشر ، حيث يحيلهم جبرا على هامش الحياة ، تماما مثلما يهدد الأمن والصحة وسلامة المجتمع برمته ، بل يضع النسيج الاجتماعي الذي يعد أحد أركان ومقومات البلد على مسار الانفجار ـ .

نتساءل عن أسباب استفحال هذه الظاهرة (أزمة الغذاء) ثم تداعياتها الاجتماعية ، بداية من الفرد ، مرورا بالأسرة ، وانتهاء ا بالبلد ، ناهيك عن العواقب الاقتصادية والسياسية التي تنجر عنها كمتغيرات حادة وقوية ، وجارفة ، ليس من السهل التنبؤ بتوقيت انفجارها ، ولا توقيفها دون فاتورة ، كثيرا ما تكون مكلفة للغاية ، لأنها ببساطة ، لا تعترف بالقيم ولا بالتشريعات ، بل تكفر بكل ما له علاقة برموز النظام الساهر على حماية البلد ، وقد قيل قديما إذا ذهب الفقر إلى بلد ، قال له الكفر خذني معك.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، نتساءل ما إن كانت البلدان العربية عامة ، والجزائر بصفة خاصة ، تتوفر على الإمكانات المادية والبشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة ، لوضعها في خدمة استراتيجية الأمن الغذائي ، من خلال مخططات وبرامج تنموية طموحة تنهض فعلا بالقطاعات ذات الصلة ، وتقلص بالتالي في نسبة معامل الزيادة السنوي للفجوة الغذائية كمرحلة أولى ، قبل أبعاد هذا الشبح نهائيا كمرحلة لاحقة ؟.

هذه التساؤلات تقودنا بالضرورة ، إلى الكشف عن المستوى الذي بلغته البلدان العربية ـ بما فيها الجزائر ـ سواء من حيث الموارد وعناصر الإنتاج ، أو من حيث الإنتاج الفعلي للسلع الغذائية ، أو كان ذلك من خلال الأرقام التي يسجلها الميزان التجاري السنوي للمواد الغذائية ، أو حتى مؤشرات الاستهلاك ونصيب الفرد من ذلك لتحديد في النهاية مسألتين في غاية الأهمية ، إذ تتعلق الأولى بقياس الفجوة الغذائية ، والثانية هي مسألة حجم الاكتفاء الذاتي.

وهي كلها عناصر ـ كما ترى ـ تسمح لنا بتقييم البرنامج الطارئ الذي وضعته البلدان العربية ، والذي بدأ تنفيذه سنة 2011 ، والممتد إلى غاية 2016 ، لنختم بحثنا بالتحديات التي تواجه البلدان العربية عموما ، والجزائر على وجه الخصوص ، وبالتالي التوصيات التي يمكن أن تجد لها مكانا في الإصلاحات القادمة.

I ـ بين الأزمة والأمن الغذائي

01 ـ تعريف الأزمة: إذا جاز لنا تعريف الأزمة ـ أية أزمة ـ يمكن حصرها في النقاط التالية.

ـ هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ، كما يمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة.

ـ هي حالة من التوتر ، ونقطة تحول تتطلب قرارا تنتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أم ايجابية.

ـ فترة حرجة ، أو حالة غير مستقرة تنتظر تغيير حاسم .

ـ خلل يؤثر ماديا على النظام كله ، كما أنه يهدد الأسس التي يقوم عليها هذا النظام.

هذا يقودنا بالضرورة إلى البحث عن الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الأزمة ، وبالمناسبة هناك أسباب عديدة يمكن توزيعها على شكل فئتين .

02 ـ تصنيف الأزمة:

02 ـ 1. أسباب عامة: مثلما يمكن أن تظهر الأزمة خارج دائرة مشيئة الإنسان ، يمكن أيضا ربطها بالإنسان نفسه ، كنتيجة لسوء التقدير والتقييم والفهم لموضوع معين. كما هي أيضا يمكن أن تستفحل في المجتمع جراء إشاعات وجدت في مناخ مهيأ ومناسب ، أو ربما تكون تعبيرا صريحا لتعارض المصالح والأهداف.

02 ـ 2 . أسباب مرتبطة بالمؤسسة: هذه المؤسسة التي يمكن ترجمتها إلى الجهاز الحاكم ، أو الوزارة ، أو أية مؤسسة كانت ، اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ، إن ما يسجل على هذه المؤسسة كسبب رئيسي يؤدي إلى الأزمة ، يكمن في المفهوم الضيق للممارسة الإدارية ، أو عدم كفاءة الأساليب الدفاعية لها ، أو بسبب المعتقدات والثقافة الخاطئة ، أو بسبب تعرضها لضعف مالي مستدام .

03 ـ أنواع الأزمة :

لو تصفحت أي مرجع يتناول هذه الظاهرة (الأزمة) لوجدت للأزمة أنواع تتحدد بحسب المعايير التي تتناسب مع المنهج المتبع في دراسة هذا المتغير.

وعلى هذا الأساس ، إننا نفرق بين ما هي:

أ ـ أزمات طبيعية: (كوارث ، أعاصير ، فيضانات ، زلازل ، براكين ، وباء ، جفاف... الخ).

ب ـ أزمات مفتعلة: (حرائق ، شغب ، مظاهرات ، إضرابات ، تخريب وتدمير ، تفجيرات ، خطف سفن تجارية ، انقلابات عسكرية... الخ).

ج ـ أزمات الحروب: (حرب أهلية ، حرب إقليمية ، دولية).

د ـ الأزمات الاقتصادية والمالية: (مثل ، أزمة 1929 العالمية ، وأزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 ، بداية التسعينيات في الجزائر ، أزمة 1998 ، الأزمة المالية العالمية بداية 2008 والتي لتزال تأثيراتها إلى اليوم).

وعلى أية حال ، كل الأنواع التي سبق ذكرها ، او التي لم نتطرق إليها ، تتميز بقوة ارتباط يتفاوت تأثيرها من نوع إلى آخر ، ونظرا للتكاليف الباهظة التي يتحملها المجتمع ، ظهرت في العصر الحديث نظريات عديدة ، تلتقي كلها عند عنوان واحد مفاده « إدارة الأزمة ».

04 ـ إدارة الأزمة:

وهي تعني ببساطة ، كيفية التغلب عليها ، باستعمال الطرق العلمية والإدارية المختلفة ، لتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها .

هذا المصطلح يختلف تماما عن مفهوم « **الإدارة بالأزمات** » ، كون هذا الأخير يعبر عن علم صناعة الأزمات للتحكم والسيطرة في طرف آخر ، كما أن إدارة **الأزمة قبل حدوثها** ، تحولت إلى استراتيجية عند كل البلدان التي هي في خدمة شعوبها ، حفاظا على حرية قرارها ، ودفاعا عن سيادتها ، وذلك من خلال تصميم نظام إنذار مبكر عن الأزمات ، تستعمل فيه آخر المهارات والأساليب وفق خطط وبرامج كلها مبنية على اليقظة والحذر ، لاختيار البديل الأمثل عند مواجهة الأزمة ، وبالتالي تفادي قرارات مصيرية بردود الأفعال.

05 ـ الأمن الغذائي:

لقد عرفت قمة الغذاء العالمية المنعقدة عام 1996 الأمن الغذائي على النحو التالي: « هو إمكانية الحصول المادي للحاجات والتفضيلات الغذائية ، لدى الجميع وفي كل الاوقات ، لممارسة حياة فاعلة وصحية ، على كل المستويات الفردية ، والأسرية ، والوطنية والإقليمية والعالمية. ومع هذا فقد تعددت تعاريف الأمن الغذائي بتعدد وجهات النظر لهذا المفهوم.

05. 1ـ منهم من يرى قدرة بلد أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية. معنى ذلك ، أن هذا التعريف يركز أساسا على مفهوم التخزين فقط ، وظرفية الهدف ، وبعض

السياسات الجزئية.

05 . 2- بينما يرى فريق آخر « قدرة الحكومة أو الإدارة المحلية على توفير أهم السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكمية والأسعار المناسبين ».

05- 3- كما يرى فريق ثالث « توفير الغذاء الكافي لضمان حياة صحية ومنتجة لجميع المواطنين في جميع الأوقات »(1).

05 . 4- غير أن فريق آخر ، يذهب إلى الربط بين مفهوم التنمية الزراعية والأمن الغذائي ، بمعنى أن الأمن الغذائي يمثل جانب هام من السياسة الزراعية التي تهدف إلى تقليص الفجوة بين الطلب المحلي على المنتجات ومستلزمات الإنتاج من جهة ، وبين ما ينتج فعلا ، وذلك بغرض تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية ، وخاصة الأساسية منها ، وبالتالي تجنب ضغط التبعية نحو الخارج .

05 . 5- وخلاصة لكل ما تقدم ، نقترح هذه الصياغة: « الأمن الغذائي ، هو أحد أهم المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية ، والذي يترجم بالضرورة من خلال خطط وبرامج تنموية اقتصادية ، واجتماعية مستدامة ، تمكن من زيادة الإنتاج للسلع الغذائية الأساسية ، وباستخدام أمثل للموارد المحلية المتاحة بداية من المنتج ، وانتهاء ا بالمستهلك ، مع ترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لكل من السلع ومستلزمات الإنتاج ، سواء كانت تصديرا أم استيرادا ، والأخذ بعين الاعتبار المحيط البيئي ، واستهداف تلبية الطلب كما وكيفا لمجموع السكان بأسعار توافق مستويات الدخل السائدة بشكل مستدام.

أعتقد أن مثل هذا التعريف الشامل يغنينا عن ما يسمى بالأمن الغذائي المطلق(2) ، ويدفعنا للأخذ بما يسمى بالأمن الغذائي النسبي ، أي توفير السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا ، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام

06 . أزمة الغذاء :

إن أكبر برنامج على الإطلاق لمكافحة الجوع ، هو برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة ، الذي يقدم كل سنة مساعدات غذائية إلى أكثر من 90 مليون شخص ، موزعين على أكثر من 70 بلدا حول العالم.

(1)هو إنتاج الغذاء داخل البلد الواحد بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، وهذا غير ممكن واقعيا ، ويفوت الفرصة على المزايا النسبية والتجارة الدولية

(2)التقرير السنوي للمنظمة الدولية للغذاء

وللتذكير ، فقد كان من المقرر أن يبدأ هذا البرنامج أعماله سنة 1963 انطلاقا من روما ولمدة ثلاث سنوات كمرحلة تجريبية ، غير أنه باشر أعماله قبل ذلك لثلاثة أسباب رئيسية ، أذكرها بإيجاز:

ـ الزلزال المدمر في إيران سنة 1962.

ـ بعد شهرين من الزلزال ، اجتاح إعصار قوي تايلاند .

ـ عودة أكثر من خمس (05) ملايين لاجئ بعد استقلال الجزائر. مما تطلب تقديم مساعدات غذائية عاجلة ، وهي ذاتها الأسباب وغيرها ، لم يتوقف هذا البرنامج إلى اليوم.

وفي نفس السياق ، كلنا يتذكر الارتفاع القوي لأسعار المواد الغذائية سنة 2008 ، حيث ضرب الجوع بعض البلدان الفقيرة ، وكنتيجة لذلك سقطت الوزارة في « تاهيتي » ، وازداد عدد الأشخاص اللذين أصابتهم المجاعة إلى 963 مليون نسمة خلال نفس السنة. وبسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية ، وصل عدد الجائعين إلى واحد (01) مليار نسمة.

وحسب المنظمة الدولية للغذاء (الفاو) ، فإن سنة 2012 سجلت ما يربو عن 950 مليون نسمة ينقصهم الغذاء عبر العالم ، وأن استغلال الأراضي الزراعية وصل إلى حد يصعب معه زيادة في الإنتاج. ونظرا للجفاف الذي ضرب أمريكا الشمالية صيف عام 2012 ، فقد تقلص إنتاج الغلال (القمح ، الذرة ، فول الصويا) ، حيث تراجع معدل محصول القمح الجيد من 62٪ سنة 2011 إلى 24٪ فقط سنة 2012 كما زاد من مساحة الأراضي المعرضة للجفاف الثقيل ، حيث ارتفعت نسبتها من 17٪ عام 2011 إلى 39٪ سنة 2012 ، وأن 88٪ من الأراضي الصالحة لزراعة القمح أضحت متأثرة بالجفاف ، وأن 40٪ من مادة القمح تستخدم لصناعة الوقود الحيوي (ميتا نول)(1). كما أن صادرات القمح الروسي تراجعت إلى قرابة النصف خلال نفس السنة (2012) ، أي أن الإنتاج تقلص من 20 مليون طن سنة 2011 إلى 11 مليون طن فقط سنة 2012.

وهي كما ترى أسباب قوية ساعدت في ارتفاع سعر الغذاء العالمي إلى حدود 39٪ ، وتتوقع نفس المنظمة ، أنه لابد من زيادة الإنتاج بنسبة 70٪ حتى عام 2050 ، لتغطية احتياجات الناس من الغذاء.

(1)هذه الكمية تكفي لإطعام إنسان واحد طيلة سنة كاملة ، كما أن إنتاج لتر من الإيتانول يكلف 60 سنتا ، بينما لإنتاج لتر من البنزين يكلف 44 سنتا فقط

وإذا كان الغذاء يشكل دافعا أساسيا نحو العمل من أجل البقاء ، فإن أوضاع الزراعة والغذاء في العالم العربي قد دخلت مرحلة حرجة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي ، نتيجة تنامي الطلب بسبب ارتفاع معدلات النمو الـديمغرافي ، والقفزة النوعية في المداخيل الفردية لبعض البلدان العربية (خاصة النفطية منهـا) ، ومع ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ، وتقلص ملحوظ في الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية ، تفاقم العجز الغذائي ، مما تطلب اللجوء إلى سده من خلال المصادر الأجنبية.

جدول رقم 02: يوضح ملامح أزمة الغذاء في العالم العربي خلال الفترة

البيان	1990	98	99	00
الناتج الداخلي الخام (مليار$ أمريكي)	4 .477	5 .586	5 .529	709
الناتج الزراعي (مليار$)	3 .58	81	4 .80	3 .80
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام	٪2 .12	٪8 .13	٪8 .12	٪3 .11
نصيب الفرد من الناتج الزراعي ($)	233	315	305	298

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر/ أيلول 2001 ، ص ص 35 ، 273

على الرغم من التطور الحاصل في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الواردة في الجـدول أعـلاه ، نحـو الزيـادة إلا أن مسـاهمة النـاتج الزراعـي تتجـه نحـو الانخفاض ، مما يفسر عدم قدرة هذا القطاع على مواكبة التطور السكاني من جهة ، والتطور النوعي في أسلوب الاستهلاك ، من جهة ثانية.

II ـ العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

تكاد تجمع كل المراجع التي وضعنا أيدينا عليها ، أن هناك أربعـة عوامـل رئيسية لها ما لها من التأثير في الأمن الغذائي.

01 ـ العامل الديمغرافي:

بديهيا ، تعـد مشـكلة ، إذا كـان معـدل النمـو الـديمغرافي يفـوق متوسـط معدلات نمو الإنتاج الزراعي لنفس الفترة ، حيـث يختـل التـوازن بـين العـرض و الطلب الغذائي ، ويكون لصالح هذا الأخير بلا منازع.

كما أن التزايد الكمي للسكان وتركيز الصناعة في المدن ، يؤدي بالضرورة إلى تغيير جوهري في توزيـع السـكان بـين الريـف والحضـر ، إذ تـؤدي الهجـرة الريفية نحو المدن داخـل البلـد الواحـد ، أو بـين البلـدان (الطالبـة للعمالـة) ، إلى حرمان القطاع الزراعي في الأرياف من اليد العاملـة ، وبالتـالي يـؤدي في نهايـة المطاف إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

والحقيقة تقال ، فقد أثبت التاريخ البشري ، أن النمو الاقتصادي المستمر يصاحبه عادة ، تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر ، بمعنى يكون التوسع العمراني في الحضر على حساب الأراضي الزراعية ، وبالتالي فالهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين ، لقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف ، وهكذا فإن تركز السكان في المدن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية ، وتغيير أنماطه بفعل المحاكاة لمختلف الأنماط الغذائية المستوردة.

02 . العوامل الطبيعية:

قد يكون قصور الإنتاج الزراعي في تلبية الطلب المحلي من الحاجيات الغذائية ، مرده إلى واحدة ، أو جملة من العوامل الطبيعية.

02 . 1- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ، مقارنة بالمساحة الكلية.

02 . 2- اعتماد أغلبية الزراعة على العوامل المناخية المتميزة بالتذبذب من فترة إلى أخرى

02 . 3. عدم كفاية مصادر المياه ، خاصة السطحية منها ، وسوء استغلالها ، والميل نحو الزراعة المسقية

02. 4. التصحر والتعرية (سواء أكانت طبيعية ، أو للإنسان يد فيها بأي شكل من الأشكال)

03 . نموذج التنمية:

كثيرا ما يلعب نموذج التنمية المتبع من قبل البلد (أي بلد) دورا كبيرا في تحجيم دور القطاع الزراعي ، والتركيز على قطاع الصناعة ، أو قطاع الخدمات ، سواء من حيث التمويل أو التكوين والتدريب ، وبالتالي يبقى دور الزراعة ثانويا ، اعتقادا بأن الصناعة سوف تجر لاحقا باقي القطاعات ، وهي ظاهرة برزت بشكل ملفت في البلدان المتخلفة التي كانت تراهن على النظام الاقتصادي الاشتراكي ، كما حدث عندنا في الجزائر ، إذ خسرنا مرتين (الفلاحة والصناعة معا) .

وهكذا ، فإن إهمال القطاع الزراعي في المخططات أو البرامج التنموية ، كان ولا يزال أحد أهم العوامل في بروز حدة الفجوة الغذائية .

04 . التجارة الدولية:

إن البلدان التي تعتمد في معظم تجارتها الدولية على شبه المنتج الوحيد ،

هي أكثر البلدان عرضة لتجارة دولية غير متكافئة ، كالبلدان البترولية مثلا ، أو بعض البلدان التي تصدر منتج وحيد (الكاكاو ، الفوسفات ، القهوة ، السكر ، . . . الخ) ، لأن مقياس القيمة في هذه المواد ، غالبا ما يكون الدولار الأمريكي هو المرجع الأساسي في سوق السلع الآجلة ، وبالتالي فإن انخفاض سعره من جهة ، والزيادات المستمرة في أسعار الطاقة من جهة أخرى ، أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، خاصة عندما لجأت بعض البلدان إلى استعمال المحاصيل الزراعية كمصدر رئيسي للطاقة (إنتاج الإيثانول) ، مثل القمح والذرة وقصب السكر ، مع العلم أن إنتاج 12 لتر من الإيثانول يكلف أكثر من 230 كلغم من الذرة[1].

04 . 1 سوق السلع الآجلة: تستخدم الأسواق كمكان اجتماع للمشترين والبائعين في المعاملات الآجلة للسلع الأساسية ، حيث تتم تجارة السلع الآجلة في « أسواق السلع » بلندن ، نيويورك ، شيكاغو ، وكذا البورصات التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض .

وعلى هذا الأساس ، فإن التبادلات تضم ثلاثة مجموعات (المنتجين ، المستهلكين ، التجار) ، حيث يتم تنفيذ المعاملات على أية سلعة بكمية محددة مسبقا ، وبأسعار محددة لكل وحدة تجارية.

وعموما تتم المعاملات للتسليم في الفترة المقبلة (عادة سنة) بسعر تم تحديده في وقت المعاملة ، وشيء طبيعي أن يكون في السوق من يريد الاستثمار في السلعة ، حيث يشتريها لشهر محدد في المستقبل بغرض المضاربة ، أو للاستمتاع بالفرق في الأسعار ، بسبب التطورات التي تحصل خلال تلك المدة في المجالات الاقتصادية والسياسية ، أو الطبيعية في بلدان الإنتاج. وبالتالي فالمستثمر الذي لا يرغب في الحصول على السلعة التي أشتراها ، عليه أن يبيع العقد الذي في يده ، خلال فترة (حوالي شهر أو أكثر من تاريخ التسليم) ، وإذا لم يفعل ذلك فهو ملزما بقبول التسليم ودفع رسوم التخزين والتأمين.

إن المقصود بالسلع الأساسية والتي تداول في السوق الآجلة هي كل من: الذهب والفضة ، النحاس ، الزنك ، الرصاص البلاتين ، البن ، الكاكاو ، القمح الذرة ، البطاطا ، سندات الخزانة الأمريكية ، سندات الرهن ، الفرنك السويسري ، العملات الأخرى (لأن القطع النقدية تعتبر كسلعة في إطار أسواق السلع الآجلة)[2].

سلوك بورصات السلع الأساسية (العقود الآجلة) مماثل تماما لسلوك

(1)لتداول في السوق ، لا يتطلب من المستثمر دفع إجمالي قيمة البضائع التي تم شرائها في البورصات الدولية ، لكن عادة يجب إيداع 10٪ من القيمة فقط .

(2)لا تزيد المساحة المروية ، باستخدام الأنظمة الحديثة عن 4.4 مليون هكتار

بورصات الأوراق المالية ، كما أنه في بورصات السلع هذه ، فإن الوكالات الحكومية هي المسئولة عن التنفيذ والمحافظة على المبادئ الأساسية للتجارة ، التي تضمن تحديد الأسعار في ظل المنافسة النزيهة والحرة.

بهذا الشكل بات واضحا من أن التأثير في الأسعار لا يحكمه العرض والطلب على المواد الغذائية فقط ، بقدر ما تحكمه متغيرات أخرى ، على رأسها عملة الدولار الأمريكي ، والمضاربة التي ليس من الضرورة أن تكون في صالح البلد المستورد.

III ـ مؤشرات التبعية الغذائية

تهتم هذه المؤشرات خاصة بمعرفة مدى تبعية البلد المعني إلى العالم الخارجي في تدبير احتياجاته الغذائية ، كما تقيس مدى تقدم البلد نحو تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي ، وهي على التوالي:

01 ـ مؤشر التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد: أي ما مدى اعتماد البلد على بلد واحد بعينه ، أو عدة بلدان للحصول على نسبة كبيرة من وارداته الغذائية .

02 ـ تقاس واردات الحبوب بآلاف الطن المتري: ومعنى ذلك أن واردات المحاصيل تكافئ الحبوب بمقتضى التصنيف الدولي التجاري الموحد.

03ـ قياس نصيب الفرد من الحبوب ب: (كلغم) .

04 ـ المعونة الغذائية من الحبوب إن وجدت ب: (آلاف الطن المتري).

05 ـ قيمة المعونة الغذائية بملايين الدولارات الأمريكية .

06 ـ نسبة اعتماد البلد على استيراد الأغذية.

07ـ نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة. وبالتالي فالبلد الذي تلتهم وارداته الغذائية 30٪ فما فوق من حصيلة صادراته يعتبر في وضع حرج (الوقوع في منطقة التبعية) ، أما البلد الذي تمثل وارداته أقل من 10٪ بالنسبة للصادرات ، يعتبر داخل منطقة الاستقلال

VI ـ مؤشرات الأمن الغذائي

توجد أربعة مقاييس شائعة الاستعمال تكشف لنا المستوى الذي بلغه أي بلد في أمنه الغذائي ، هي:

01 ـ الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء (متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة سنويا من الغذاء في بلد ـ ما ـ منسوبا لسنة الأساس).

02ـ إمدادات السعرات الحرارية اليومية (صافي الإمدادات الغذائية في بلد ـ ما ـ مقسمة على عدد سكانه يوميا).

03ـ نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية ، بمعنى نسبة الواردات الغذائية إلى الأغذية المتاحة للتوزيع الداخلي.

04ـ المعونة الغذائية من الحبوب (كمية الحبوب التي تقدمها البلدان المتبرعة ، والمنظمات الدولية ، بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي ، والمجلس الدولي للقمح) ، التي يتم الإبلاغ عنها في سنة محصولية معينة.

V ـ أبعاد الأزمة الغذائية

يمكن قياس المشكلة الغذائية لأي بلد ، من خلال الحجم والتطور للفجوة الغذائية ، والدرجة التي حققها الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

وعلى هذا الأساس ، فإن الفجوة الغذائية تعرف من خلال الفرق بين ما أنتج فعلا من السلع والمواد الغذائية ، وبين مستوى الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لكل السكان. إن هذه الفجوة يمكن أن تسجل تدبدبا من سنة لأخرى بسبب بعض المتغيرات المؤثرة ، كتغير الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) ، أو تغير في حجم الاستهلاك ، وتقلبات الأسعار العالمية لهذه السلع ، أو نتيجة عدم الاستقرار الأمني (حروب ومشاكل داخلية).

أما الاكتفاء الذاتي ، فهو القدرة على تلبية الطلب المحلي ، اعتمادا على الإمكانات المادية والمالية والبشرية للبلد . وهكذا ، فإن الفجوة الغذائية تطفو على السطح حينما تتغير معدلات الاكتفاء الذاتي بمستويات نحو الانخفاض.

إن تدهور أوضاع الأمن الغذائي ، له انعكاسات سلبية وخطيرة على استقرار النسيج الاجتماعي ، والقرار السياسي للبلد ، حيث يضحى رهينة البلدان الممونة له بالغذاء (معونة كانت أم تجارة) ، وهذا لا يخفى على أحد متتبع لهذا الملف الحساس ، فالعقوبات الاقتصادية باتت تستعمل الغذاء كسلاح للابتزاز السياسي ، وفرض واقع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون في صالح البلد.

لقد سجل الاقتصاد السياسي ، والعلاقات الدولية مشاهد مرعبة لمثل هذا السلوك المشين (حرب 1967 مع إسرائيل ، أزمة 1973 عندما استعمل البترول سلاح في المعركة من قبل العرب ، فكان رد فعل قاس من قبل مصدري المواد الغذائية والصحية والخدمية ، والطاقة مقابل الغذاء في أزمة العراق ، بالإضافة إلى المشاهد التي هي أمامنا اليوم في عدة بلدان).

IV ـ الغذاء في العالم العربي ، بين الإمكانات والتحديات

إذا كانت البلدان الأولى عالميا في تحقيق الأمن الغذائي هي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، متبوعة بالدانمرك ، النرويج ، فرنسا ، هولندا ، وأن البلدان الأخيرة في القائمة تتضمن كل من: مدغشقر ، هايتي ، بوروندي ، تشاد ، جمهورية كونغو الديمقراطية ، أين يمكن تصنيف بلدان العالم العربي ؟. وللوقوف على أوضاع الأمن الغذائي العربي ، نرى من الأفضل في هذه الدراسة الوقوف على الإمكانات التي حبا الله بها هذه البلدان ، والتي هي في الحقيقة تعتبر كمدخلات لأية خطة أو برنامج تنموي يستهدف تحقيق الأمن الغذائي.

01 ـ الأراضي الزراعية: تتوزع المساحة المزروعة في البلدان العربية إلى 70. 9 مليون هكتار ، أي أنها تشكل ما نسبته 5. 3٪ من إجمالي المساحة الجغرافية الكلية ، وهي بهذا الشكل تمثل 1. 45٪ من المساحة الزراعية في العالم

جدول رقم: 03 يبين استخدامات الأراضي الزراعية في العالم العربي (ألف هكتار)

السنوات	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
2010	5190.0	3806.2	35474.0	10443.5	13571.6	94887.7	494258.7
2011	5224.1	3879.0	35341.5	10577.7	13789.3	48530.7	494288.3
2012	5313.0	3924.0	35755.2	10787.3	15141.2	48530.7	494288.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، تقرير 2012 ، ص6

تؤكد معطيات الجدول أعلاه ، أن المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة لسنة 2012 بلغت في حدود 9.24 مليون هكتار ، ونحو 46.5 مليون هكتار زرعت بمحاصيل موسمية ، أما المساحة المروية فقد بلغت نسبة 26.4٪ من إجمالي المساحة المزروعة (55.8 مليون هكتار) للعام 2012. وهي كما ترى نسبة لا ترقى إلى المستوى المنشود.

تتوزع المساحة المزروعة بالترتيب إلى أكثر من 30٪ في كل من تونس وسورية ، وتصل إلى حوالي 21.4٪ في لبنان ، ثم 14٪ في السودان ، وتتراوح بين 10.9 و 12.6٪ في كل من المغرب وفلسطين والعراق.

أما مساحة الأراضي الرعوية فهي تستحوذ على 494.3 مليون هكتار ، حيث تشكل ما نسبته 38.5٪ من المساحة الكلية للبلدان العربية. تزيد مساحة المراعي على 30٪ في كل من السعودية والسودان والعراق والصومال وسورية والمغرب وموريتانيا .

إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها في هذا الإطار ، كون الأراضي الرعوية تعاني من التدهور تحت وطأة الرعي الغير منظم في غياب برامج جادة لتطويرها وإعادة تأهيلها.

أما المساحة الغابية فهي غير كبيرة وغير كثيفة ، نظرا لكون البلدان العربية تقع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة ، وانفصال الجنوب عن السودان ساعد في تقليص المساحة إلى 48.5 مليون هكتار ، ومع ذلك يبقى السودان يحتل الصدارة بحوالي 38٪ والصومال 19٪ متبوعا بالمغرب 10٪. موريتانيا 9٪ والجزائر بحوالي 8٪.

02 ـ الموارد المائية: يقدر إجمالي موارد المياه في العالم العربي ، بحوالي 257.5 مليار متر مكعب في السنة ، تحتل المياه التقليدية منها 95.4٪ تتوزع هذه الأخيرة إلى مياه سطحية بنسبة 81.2٪ ومياه جوفية بنسبة 14.1٪ بينما يعتبر الباقي مياه التحلية وإعادة الاستخدام.

جدول رقم: 04 يبين نصيب الفرد العربي من الموارد المائية ، حسب التكتلات السكانية

التعيين	الموارد المائية (مليار م^3)	نصيب الفرد (م^3 سنويا)
المشرق العربي	79.89	1108.80
شبه الجزيرة العربية	15.41	241.53
الاوسط	103.00	814.16
المغرب العربي	59.22	708.93
العالم العربي	257.52	744.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

وهكذا نستنتج من خلال الجدول أعلاه ، أن متوسط نصيب الفرد العربي من المياه تحت خط الفقر المائي العالمي (1000 م^3 / السنة) في ثلاثة تجمعات سكانية (شبه الجزيرة العربية ، الأوسط ، المغرب العربي).

للعلم فإن متوسط هطول الأمطار في العالم العربي ، يصل إلى 1682.4 مليار م^3/ السنة معظمها في التكتل السكاني الأوسط. وبهذه الوضعية ، تبقى البلدان العربية بعيدة عن تحقيق الأمن المائي بما يقارب 550 مليار م^3 من المياه سنويا مع مطلع 2025 في حال استمرار معدلات النمو السكاني الحالية. وهو ما ينذر بتعقيد أزمة الغذاء أكثر مستقبلا ، في ظل غياب ترشيد المياه المستعملة في الزراعة(1).

نحن في حاجة إلى سياسة زراعية بفلسفة جديدة ، تنظر إلى إنتاجية عنصر

(1)تنتج كل من مصر والمغرب والسعودية ما يزيد عن 54٪ من إجمالي إنتاج البلدان العربية.

الماء ، بذل الحديث عن إنتاجية عنصر الأرض (أي إنتاجية م^3 من الماء ، بذل من إنتاجية الهكتار الواحد).

03 ـ الثروة الحيوانية والسمكية: تقدر الثروة الحيوانية في البلدان العربية ، بحوالي 341.3 مليون رأس موزعة حسب الجدول التالي

جدول رقم: 05 يبين الثروة الحيوانية في البلدان العربية لسنة 2012(الوحدة: مليون رأس)

النوع	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	إبل	الإجمالي
العدد	53.321	4.331	176.134	89.941	17.601	341.327
النسبة ٪	15.6	1.3	51.6	26.4	5.2	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

ونظرا لكون سواحل البلدان العربية تمتد على نحو 22.7 ألف كيلو متر ، بالإضافة إلى 608 ألف كيلو متر جرف قاري غني بالأسماك ، ونحو 03 مليون هكتار من المسطحات المائية والبحيرات والأنهار والمستنقعات ، والمجاري المائية الداخلية ، ناهيك عن 16.6 ألف كيلو متر من الأنهار التي تمر بالأراضي العربية. تنتج البلدان العربية في حدود 4.2 مليون طن من الأسماك ، كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم: 06يبين إنتاج الأسماك في البلدان العربية لسنة 2012 (الوحدة: ألف طن)

مصايد طبيعية	الزراعة السمكية	الإجمالي
3157.78	1077.39	4235.17

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، تقرير 2013 ، ص 8

لعل أهم ملاحظة يمكن إدراجها في هذا الإطار ، عندما نعرف أنه أزيد من 90٪ من إجمالي الثروة الحيوانية هو نتيجة التربية التقليدية ، وهذا يعني وجود فرص لتقوية ورفع مستوى الإنتاج باللجوء إلى الطرق الحديثة في التحسين البيئي والوراثي ، عن طريق تكثيف البحث العلمي ، وتعميم الرشادة الاستهلاكية .

ينتج السودان لوحده نسبة 40.3٪ من إجمالي 8.4 مليون طن من اللحوم ، معنى ذلك أن لهذا البلد قدرات أكبر لو توفرت إمكانيات التمويل ، والمشاريع القائمة على الشراكة مع البلدان العربية ، وتطوير التجارة البينية في هذا المجال لتدعيم الميزة النسبية لدى هذا البلد ، أفضل من لجوء بعض هذه البلدان إلى لحوم استراليا أو الهند من أجل تغطية الطلب المحلي !.

وهي نفس الملاحظات تنسحب على لحوم الدواجن ، إذ لا يعقل أن تستورد الذرة الشامية من أمريكا الشمالية ، والبرازيل لإنتاج مكونات الغذاء الرئيسية للدواجن ، دون إنجاز مشاريع في بعض البلدان العربية لتلبية هذه

الاحتياجات[1].

وعلى الرغم من الكم الهائل الذي تنتجه بعض البلدان العربية من الأسماك إلى حد التصدير ، تبقى البلدان العربية الأخرى رهينة إنتاجها المحلي في ظل أسعار مرتفعة ، لا تمكن شرائح واسعة من المجتمع من شرائها. كان واجب التعاون العربي أن يقتضي تطوير الميزة التنافسية مثلا لدى كل من مصر ، المغرب وموريتانيا ، عن طريق التجارة البينية للحوم الأسماك[2].

جدول رقم: 07 يبين إنتاج البلدان العربية من اللحوم والألبان مقارنة بالعالم (مليون طن)

التعيين	البلدان العربية	العالم	٪ البلدان العربية
اللحوم الحمراء	4.8	190.0	2.5
لحوم الدواجن	3.6	101.7	3.5
الألبان ومنتجاتها	27.3	727.1	3.8
الأسماك	4.2	156.7	2.7
البيض	1.6	65.0	2.5

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 20.

كما ترى من خلال الجدول ، لا تشكل هذه المنتجات في المتوسط ، سوى 03٪ من الإنتاج العالمي ، وهي نسبة تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لأمننا الغذائي ، بالرغم من المعدلات التنموية الموجبة المحققة ، كما يتضح من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم: 08 يبين متوسط إنتاج اللحوم والألبان ، ومعدل النمو للفترة الواردة في الجدول (ألف طن)

المجموعة السلعية	متوسط إنتاج الفترة (2010 ـ 2012)	التغير بين (2011 و2012)٪
جملة اللحوم	8337.4	2.3
اللحوم الحمراء	4895.9	5.5
لحوم الدواجن	3441.5	(2.1)
الأسماك	4141.4	1.4
البيض	1594.6	0.9
الألبان ومشتقاتها	27296.2	2.5

المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 22.

04 ـ الموارد البشرية :

بلغ تعداد سكان البلدان العربية نهاية 2012 عتبة 368.8 مليون نسمة ، منهم 42.2٪ سكان الأرياف ، وأن متوسط معدل النمو السكاني قد سجل في نفس السنة

(1) تنتج كل من مصر والمغرب وموريتانيا ما نسبته 75٪ من مجموع الإنتاج العربي .
(2)للعلم ، فإن استخدام الأسمدة في كل من : مصر ، الأردن ، العراق ، سلطنة عمان ، الإمارات ، السعودية ، الكويت ، يفوق المعدل العالمي.

ما نسبته 2.1٪ مقارنة بنحو 1.2٪ على مستوى العالم ، وهي كما ترى نسبة كبيرة تطرح إشكال حقيقي ، في توفير مستلزمات الحياة ، خاصة إذا علمنا أن 64.3٪ من سكان البلدان العربية هم من الفئة العمرية {15ـ 65}سنة .

إن الشريحة العاملة في القطاع الزراعي أضحت تتناقص من سنة إلى أخرى ، حيث سجل متوسط هذه الشريحة سنة 2012 ما نسبته 23.2٪ بعدما كان 27.2٪ سنة 2008 كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم: 09 يبين نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي للبلدان العربية (ألف نسمة)

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	٪
2008	107099.9	29099.4	27.2
2009	120046.9	30762.2	25.6
2010	123266.3	31043.1	25.2
2011	118172.4	27841.6	23.6
2012	121341.8	28095.8	23.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 10

تتفاوت هذه النسبة لترتفع إلى أكثر من 50٪ في كل من جيبوتي والصومال ، وتتراوح بين 30 و38٪ في كل من: موريتانيا ، السودان ، اليمن ، مصر ، المغرب ، كما تنحصر بين 10 و29٪ في الجزائر ، تونس ، سورية ، العراق ، الكويت ، سلطنة عمان ، كما تتراجع إلى أقل من 10٪ في باقي البلدان العربية.

ومهما كانت أسباب هذا التراجع ، فهي غير مبررة ، خصوصا وأن الفجوة الغذائية في تطور مطرد كما سنقف عليها لاحقا ، لذلك ، وحتى تتمكن البلدان العربية من تدارك الموقف عليها أن تحول القطاع الزراعي ، إلى قطاع جاذب للمال والعمالة معا ، من خلال إقرار تدابير وآليات ، كتشجيع الاستثمار الخاص وتثمين الإنتاج الزراعي والحيواني ، وتقليص الوساطة بين المنتج والمستهلك ، وتكوين العمالة الفلاحية في شتى التخصصات ، على مستوى الجامعات ، ومعاهد التكوين ، من خلال تكاتف جهود كل الوزارات ذات الصلة وفق استراتيجية المراحل ، وبشكل مستدام.

05 ـ بين الإنتاج والإنتاجية :

إذا كانت البذور والتقاوي المحسنة ، هي من أهم العوامل التي تساهم في الفجوة التقنية للقطاع الزراعي ، فإن هناك ثماني بلدان عربية تعاني من عجز مستمر في هذا المجال ، إذ قدر في الموسم الزراعي 2011 / 2012 بحوالي 76.8٪من إجمالي الاحتياجات السنوية ، كما يصل العجز إلى 89٪ في البذور

المحسنة للمحاصيل الزيتية ، وإلى نحو 69٪ في بذور البقوليات (العدس ، الفاصوليا ، الفول) ، أما بالنسبة لتقاوي البطاطس فقد سجل العجز بنسبة 100٪

كما أن معدل استخدام الأسمدة الكيماوية يبقى متدنيا ، مقارنة بالمستوى العالمي ، إذ سجل سنة 2012 في حدود 54.1 كيلو غرام في الهكتار الواحد ، بينما وصل المتوسط العالمي إلى 95.5 كيلو غرام/ الهكتار(1).

إن أهم العقبات التي تحول دون تحسين هذا المعدل في بعض البلدان العربية ، تعود بالأساس إلى عدم توفر الأسمدة بالكميات الكافية ، وفي وقتها ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها ، وعدم الإلمام الكافي باستعمالها من طرف الفلاحين (الجرعات ، مواعيد وأنواع السماد المطلوبة) ، وأخيرا ضعف التمويل الموسمي أو غيابه ، وارتفاع تكلفته.

يتضح أثر هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى (ذكرناها سابقا) على إنتاجية الهكتار الواحد لمختلف الحبوب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 10يبين مشاهد تطور الإنتاجية في البلدان العربية

المشاهد	الإنتاجية (طن/هك)	الصادرات (مليون طن)	الواردات (مليون طن)	الإنتاج (مليون طن)	الفجوة (مليون طن)	التغير في الفجوة ٪)	الاكتفاء الذاتي (٪)
الإنتاجية	1.6	1.605	63.764	52.276	62.159	-.-.-.-	45.7
10 ٪ زيادة في الإنتاجية	1.80	1.605	58.312	57.728	56.707	(8.8)	50.5
20 ٪ زيادة في الإنتاجية	1.96	1.605	53.180	62.859	51.575	(17.0)	54.9

المصدر: مرجع سبق ذكره ، ص 14

بلغ إنتاج البلدان العربية لكل مجموع محاصيل الحبوب سنة 2012 معدل 53.7 مليون طن ، أي بزيادة قدرها 2.7٪ عن السنة التي قبلها (52.3 مليون طن) ، إلا أن متوسط الإنتاجية لم يتجاوز 1.6 طن/هكتار ، وهو الأمر الذي يتطلب الإسراع في سد هذه الفجوة التقنية ، بغية الحصول على معدلات أعلى تقلص من التبعية .

وحسب الجدول الوارد أعلاه ، فإن زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب بمعدل 10٪ فقط سنويا يساعد على تقليص الفجوة بنسبة 8.8٪ ، وأن الزيادة بنسبة 20٪ تمكن البلدان العربية من بلوغ عتبة 55٪ من الاكتفاء الذاتي .

5 ـ 1ـ لنأخذ بالعبرة: لما جاء الرئيس الجديد لدولة « ملاوي» قال: **أنا لا أريد أن أكون رئيسا لبلد يتوسل الآخرين لتغذية شعبه** ، فقرر إطلاق برنامج يوفر لصغار

(1)التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 ـ 273 .

الفلاحين الأسمدة والبذور. في خلال ثلاثة سنوات فقط ، فكانت النتائج التالية:

ـ العام الأول: أنتج مليون طن من الذرة (يأكلون الذرة ، وليس القمح).

ـ العام الثاني: أنتج 02 مليون طن من الذرة .

ـ العام الثالث: أنتج 3.4 مليون طن من الذرة ، فتحصل على الاكتفاء الذاتي ، وصدر الباقي[1].

ثم ، من منا لا يتذكر الشعار الذي رفعته الهند ضد الجوع « الثورة الخضراء» ، حيث كانت تعاني من مجاعة حقيقية ، بل تعاني من عجز في كل شيء. أنها اليوم من البلدان الرائدة في تصدير مادة القمح.

أليست العبرة بالنتائج ؟. أعتقد يقينا أن الأمر بحاجة إلى قرار سياسي ، تدفعه إرادة ، تعكس واقعا غير مقبول ، ومستقبلا محفوف بالمخاطر ، يتربص بالأجيال القادمة ، إن الحديث عن الحبوب بشكل عام ، يقودنا إلى تسليط الضوء على قطاع آخر هام وحيوي ، يدخل مباشرة في مكونات الغذاء الأساسية للمواطن العربي ، مثل الخضر والفواكه ، و البقوليات ، والتمور والبطاطس. الشاهد هنا ، هو تسجيل مردود إنتاجي يستحق التشجيع ، خاصة في مجالي الخضر والبطاطس ، مع تسجيل تراجع غير مقبول في البقوليات للفترة (2011 ـ 2012) ، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 11 يبين تطور إنتاج بعض السلع الغذائية في العالم العربي (ألف طن)

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2010 ـ2012	التغير بين عامي 2011.2012 (٪)
الخضر	55294.0	9.1
الفاكهة	32170.0	2.5
التمور	5955.0	4.4
البقوليات	1290.8	(3.2)
البطاطس	14166.4	17.9

المصدر: البنك الدولي للتنمية والتعمير ، مرجع سبق ذكره ، ص 19

على الرغم من انتشار محاصيل الخضر والفواكه والبطاطس و البقوليات في معظم البلدان العربية ، فإن نسبة التركيز تختلف من مادة إلى أخرى بمعدلات متفاوتة من بلد إلى آخر ، فعلى سبيل المثال ، نجد مصر تساهم لوحدها بنسبة 30.6٪ من إنتاج البطاطس ، ثم الجزائر بنسبة 27.3٪ من الإنتاج الكلي والمغرب 13.7٪ ، ومن ضمن الفاكهة يتركز إنتاج التمور في كل من مصر 23.1٪ والسعودية 17٪ والإمارات 15.1٪ متبوعة بالجزائر في حدود 12.2٪ والعراق 10.4٪.

(1) شهدت البقول الجافة ارتفاعا بنسبة 51.15٪ ، والحبوب 9.01٪ ، والسكر 6.23٪ ، وزارة التجارة ، الحصيلة السنوية ، 2013

تبقى هذه النتائج غير كافية لتلبية الطلب المحلي ، والارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف البلدان المصدرة ، إذ لا يزال يعاني من قيود ، في مقدمتها نقص التموين بالبذور المحسنة والأسمدة ، وغياب التمويل والتأمين ، وتدني خدمات ما بعد الحصاد ، مثل خدمات التدريج والتغليف والنقل والتخزين ، وغياب التصنيع الغذائي كآلية للحد من الفاقد ، وزيادة القيمة المضافة.

5ـ 2ـ التخزين آلية استراتيجية: إن تطوير قدرات التخزين ، يعتبر مطلبا استراتيجيا ، لضمان استقرار إمدادات الغذاء من جهة ، والحد من تقلبات أسعار الغذاء العالمية من جهة أخرى (خاصة على المدى القصير) ، كما يستدعي إنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومحينة ، تحدد الاحتياجات الغذائية الحالية والمستقبلية ، ورصد كل المعطيات العالمية ذات الصلة بحركة الأسعار والإنتاج في المصدر ، والظروف الاقتصادية والسياسية التي من شأنها التأثير في سلة الغذاء ، والعمل بالشراكة مع القطاع الخاص ، على إنجاز ما يسمى بالمخزون الاستراتيجي وإدارته بكفاءة واقتدار ، حتى تتمكن البلدان المعنية من مواجهة أي طارئ ، والتمكن من إدارة الأزمة بأقل التكاليف.

جدول رقم: 12يبين تجهيزات وحجم التخزين في البلدان العربية لسنة 2012

البلدان	عدد الصوامع	السعة التخزينية (ألف طن)	سعة التخزين (شهر)	سعة التخزين المخطط لها (شهر)
الأردن	04	550	05	12.9
البحرين	01	08.0	08	16.6
تونس	▪	▪	04	06.9
الجزائر	▪	▪	04	09.7
السعودية	▪	▪	11	13.0
سورية	▪	▪	12	13.8
العراق	45	3650.1	▪	▪
سلطنة عمان	▪	▪	05	17.0
قطر	▪	200.0	06	13.8
لبنان	02	148.0	02	02.6
مصر	09	▪	01	02.1
المغرب	▪	4500.0	05	06.1
اليمن	▪	580.0	03	03.6

المصدر: البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، تقرير 2013 ، ص 75

للإشارة ، فإن سعة التخزين المخطط لها تدخل في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، الذي سوف نتطرق إليه لاحقا.

5 ـ 3ـ الفجوة الغذائية: نقصد بالفجوة الغذائية هنا ، الفرق بين ما تم إنتاجه فعلا ، وما هو متاح للاستهلاك ، وبمعنى آخر نقصد بذلك صافي الاستيراد من السلع الغذائية ، خارج البلدان العربية ، مبعدين من الدراسة المخزونات المرحّلة

(إن وجدت) ، وكذا تجارة السلع الغذائية البينية العربية.

على الرغم من الغلاف المالي المعتبر ، الذي وجه إلى استيراد المواد الغذائية ، من أجل تلبية الطلب الداخلي ، يمكن أن نسجل حالة أقرب إلى الاستقرار في الفترة 2010 ـ 2011 ، حيث بلغت الفاتورة نحو 34.3 مليار دولار أمريكي ، ونحو 34.4 مليار دولار على التوالي. بينما شهدت ارتفاعا في سنة 2012 ببلوغها 35 مليار دولار.

تساهم مجموعة سلع الحبوب لوحدها في حدود 50٪ من قيمة الفجوة الغذائية ، كما يشكل القمح والدقيق فقط ، ما نسبته 23.13٪ من قيمة واردات الحبوب ، إلى جانب ذلك ، فإن مجموعة اللحوم تساهم بحوالي 18.24٪ ، تليها الألبان ومشتقاتها بنسبة 10.61٪ ، والزيوت النباتية بحوالي 10.05٪ ، والسكر المكرر ما يعادل 8.45٪. بعبارة موجزة ، فإن مجموع هذه السلع تساهم لوحدها نحو 97.36٪ من قيمة الفجوة الغذائية الكلية.

أما السلع التي سجلت فائضا ، فهي تقتصر على الخضر والفواكه والبطاطس وكذا الأسماك ، وعلى سبيل المثال ، فقد كان نصيب الخضر من الفائض الإجمالي في حدود 69.5٪ سنة 2012 ، تليها الأسماك نحو 20.2٪ والبطاطس بنسبة 9.1٪ ، وأخيرا الفواكه بما يعادل 1.2٪.

جدول رقم: 13 يبين قيمة الفجوة الغذائية في البلدان العربية ، خلال الفترة (مليون دولار أمريكي)

البيان	2010	2011	2012
قيمة العجز	35814.06	36804.51	38474.42
قيمة الفائض	1468.68	2363.88	3443.76
قيمة الفجوة	34345.38	34440.64	35030.66

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 83

لعل أهم ملاحظة يمكن تسجيلها في هذا السياق ، هي مساهمة كل من العربية السعودية ، الإمارات ، مصر والجزائر بنسبة 61.7٪ من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية.

جدول رقم: 14 يبين مساهمة بعض البلدان العربية في قيمة الفجوة الغذائية (مليون دولار)

البلد	٪2010	٪ 2011	٪2012	متوسط الفترة 2010-2012	٪
السعودية	21.34	23.37	25.06	8053.18	23.27
الإمارات	15.94	16.56	17.08	5721.03	16.53
مصر	8.70	12.26	15.21	4179.30	12.08
الجزائر	12.93	9.66	6.95	3400.96	9.83
باقي البلدان	41.09	38.15	35.70	...	38.29

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 41

إن مثل هذا التفاوت في نسبة الفجوة الغذائية ، يعود بطبيعة الحال لعدة أسباب ، مثل عدد السكان ، وأنماط الاستهلاك ، ومستوى الدخل ، ومحدودية الإنتاج الزراعي... الخ.

5 ـ 3 ـ 1ـ مؤشر الجوع: إن وجود مثل هذه الفجوة ، لها دلالة على أن هناك اختلالات غذائية تعاني منها البلدان العربية ، فهي إما غير قادرة على استيرادها لتغطية النقص ، وفي هذه الحالة نجد البلد المعني يكابد الجوع بشكل أكبر وأقسى ، نظرا لكثرة جيوب الفقر في شرائحه الاجتماعية ، إذ يمكن التعبير عنها بنقص التغذية ، وهي حالة تعكس نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة من جهة ، وارتفاع بالتالي معدل الوفيات في مثل هذا السن من جهة ثانية.

أما البلد القادر على الاستيراد لاستدراك هذا النقص (كالبلدان البترولية) ، ليس بالضرورة أنه يحقق أمن وصحة وسلامة الفئات الهشة من المجتمع ، نظرا لكثرة العيوب الواردة ، سواء في التشريعات المتعلقة بالدعم ، أو آليات التطبيق البعيدة عن تحقيق العدالة الاجتماعية ، ناهيك عن الخسارة المزدوجة بين الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم: 15 يبين نقص التغذية ومؤشر الجوع لبلدان عربية مختارة (1990 ـ 2012)

التعيين	نسبة السكان ناقصي التغذية (٪)		نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن (٪)		نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (٪)		مؤشر الجوع (0 ـ 100)	
	92.90	08.06	92 ـ 88	10 ـ 05	1990	2010	1990	2012
جزر القمر	38	47	16.2	21.8	12.5	8.6	22.2	25.8
اليمن	30	30	48.6	35.3	12.5	7.7	30.4	24.3
جيبوتي	60	26	20	30.1	12	9.1	31	21.7
السودان	39	22	36.1	32.2	12.4	10.3	29.2	21.5
موريتانيا	12	8	43.3	14.2	12.9	11.1	22.7	11.1
المغرب	6	4	8.1	5.5	8.9	3.6	7.7	<5
الجزائر	4	4	9.2	3	6.1	3.6	6.4	<5
تونس	1	1	8.5	3.3	5	1.6	<5	<5

المصدر: البنك الدولي للتنمية والتعمير ، تقرير 2013 ، ص 175

دون شك أن جزء لا يستهان به من هذه المعطيات ، يكون قد تغير بفعل الصراعات السياسية ، وتأثير/ أو تأثر بلدان الجوار بهذا العامل الذي نراه أساسيا في الوقت الراهن ، إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية ، وعامل المناخ. .. الخ.

إن النتيجة الأساسية التي نؤكد عليها من خلال معطيات هذا الجدول ، تكمن في كون شبح الجوع لا يزال جاثما في كثير من بيوت البلدان العربية ، ما دامت ظاهرة التسول قائمة ، والبحث عن الأكل في القمامة مشهد يتكرر كل يوم ، بل أن نسبة الفقر فاقت أكثر من 30٪ من السكان في بعض البلدان ، كاليمن

وموريتانيا ، والسودان.

إن أعلى معدل للجوع خارج البلدان العربية للعام 2012 ، سجل 22.5 درجة من مئة في جنوب آسيا ، وحوالي 20.7 في جنوب الصحراء. أما شمال افر يقيا والشرق الأدنى من البلدان العربية فقد لامس 5.3 درجة .

5 ـ 4ـ مؤشر الاكتفاء الذاتي: من خلال ما تقدم من معطيات إحصائية حول ظاهرتي الإنتاج والإنتاجية ، يمكن حصر الاكتفاء الذاتي من الغذاء في البلدان العربية ، وفق ثلاثة مجموعات من المعدلات ، نقدمها باختصار على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تتميز بمعدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي ، حيث تضم كل من الفاكهة ، الأسماك ، الخضر ، البطاطس ، والبيض ، وقد سجلت في سنة 2012 نسبة ما بين(95.4 و108.7) ٪.

المجموعة الثانية: معدلاتها متوسطة ، إذ تتراوح بين (50.7 و83.8) ٪. تشمل هذه المجموعة اللحوم الحمراء ، والدواجن ، والألبان ومشتقاتها ، بالإضافة إلى البقوليات.

المجموعة الثالثة: تضم معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة ، تنحصر بين (30.4 و47.0) ٪ ، تتكون من السكر والزيوت النباتية ، والحبوب.

وهي كما ترى ، إذ تشكل المجموعتين الثانية والثالثة أكبر تحد ، يهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة برمتها ، ويرهن قرارها بكل أبعاده. أنها نتائج في غاية الخطورة ، تعبر عن اوراق ضغط للمساومة والابتزاز السياسي والاقتصادي والثقافي ، هي في يد خصوم لنا ، أو منافسين (بعبارة ملطفة). دعنا نقول بصريح العبارة ، إنهم « أصحاب مصالح » ، ليس إلا ، لأن العلاقات الدولية لم تكن ، ولن تكن في يوم ـ ما ـ مبنية على الأخوة أو العدالة أو الصداقة ، بل هي القوة والهيمنة والسيطرة.

IIV ـ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

للتذكير ، هذا البرنامج أعد من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وصدر بشأنه قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقد في جانفي 2009 بالكويت ، ثم إقرار الخطة التنفيذية للبرنامج الطارئ من قبل القمة الاقتصادية والاجتماعية التنموية ، التي عقدت بتاريخ 19 جانفي2011 بشرم الشيخ .

أما الإطار الجغرافي لهذا البرنامج ، فهو يشمل: الجزائر ، الأردن ، المغرب ، تونس ، مصر ، السعودية ، السودان ، العراق ، اليمن ، سلطنة عمان ، موريتانيا ، سورية.

يقوم على ثلاثة مراحل، يشرع في تنفيذ الأولى خلال الفترة (2011 ـ 2016). أي خمس مواسم زراعية .

أما أهدافه ، فهي ترتكز على أربعة أهداف أساسية:

ـ زيادة قدرة البلدان العربية في اعتمادها على ذاتها ، لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب ، السكر ، الزيوت ، التمور ، والمنتجات الحيوانية).

ـ التخفيف من حدة فاتورة الغذاء العربية.

ـ إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاعين العام والخاص .

ـ توفير فرص عمل جديدة ومنتجة ، تساهم في تقليص حدة الفقر والبطالة وبالتالي الحفاظ على ترابط النسيج الاجتماعي ، والاستقرار السياسي .

يبلغ الغلاف المالي المخصص لهذه الفترة حوالي 28.72 مليار دولار أمريكي ، تساهم فيه مختلف الحكومات المعنية به في حدود 15.17 مليار دولار ، والباقي يمول من قبل القطاع الخاص.

وكتقييم أولي ، نفدت كل من: الأردن ، تونس ، السودان ، العراق ، سلطنة عمان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن ، السعودية ، ما مجموعه 531 مشروع ، منها 460 مشروع للسعودية وحدها ، إلى غاية نهاية 2012. بالإضافة إلى مشاريع أخرى قيد التنفيذ ، أو معدة للتمويل.

لا يمكن الحديث الآن عن النتائج ، لأنه سابق لأوانه ، غير أن الملفت للانتباه ، أن كل البلدان المنخرطة في البرنامج قدمت بالفعل مشاريع تنموية لتحقيق أهدافه ، ما عدا سورية التي تعرف اضطرابات سياسية ولها عذرها في ذلك ، والجزائر التي لم تتقدم ولا بمشروع واحد ، مما يجعلنا نطرح أكثر من علامة استغراب واستفهام !.

IIIV ـ هل في الجزائر أزمة تسمى الغذاء

إذا كان الأمن الغذائي هو حق مكرس من حقوق الإنسان ، فإن الغذاء الصحي الذي يستجيب للمعايير الدولية ، كان ولا يزال مطلب ذو أولوية لكل مواطن جزائري ، كما هو واجب السلطة القائمة في البلاد توفيره في الزمان والمكان ، وبشكل مستدام.

لا أتحدث هنا عن المعطيات التي مرت بنا ، وهي تشير إلى بعض المشاهد الجزائرية في هذا الإطار بقدر ما تجدني أسلط الضوء على بعض

الجوانب التي تكمل الصورة الواقعية للأمن الغذائي في بلدنا.

01 ـ فاتورة الغذاء المستورد: وهي تعبر بكل وضوح عن المستوى الذي بلغته الفجوة الغذائية في بلادنا ، والتي سجلت ارتفاعا مطردا منذ 2009 إلى اليوم ، كما يوضح الجدول التالي.

جدول رقم: 16يبين تطور الواردات من الغذاء خلال الفترة محل الدراسة (مليون $ أمريكي)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الواردات	993.37	402.37	885.38	927.46	569.51	*852.54
التجهيزات الفلاحية	164	219	321	364	310	..
المواد الغذائية	397.7	512.5	696.5	261.9	483.8	580.9
٪ المواد الغذائية من الواردات	19.47	14.74	14.65	19.73	16.45	17.46

المصدر: بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي ، التقرير السنوي 2012 ، ص254 بتصرف ، *مؤقت

تحتل فاتورة الغذاء مستوى عال من هيكل الواردات الإجمالية ، حيث تجاوزت 17٪ ، وإذا ما قورنت بنسبة الأمان العالمية (10٪) ، هذا يؤكد على أننا دخلنا بالفعل حقل التبعية الغذائية الذي كنا قد أشرنا إليه سابقا ، ونبها إلى خطورته.

وبمقارنة بسيطة ، نستنتج بأن الجزائر لوحدها تسدد ما نسبته 29٪ من إجمالي فاتورة الفجوة الغذائية للبلدان العربية كلها (سنة 2012).

تؤكد الإحصائيات المتعلقة بالتسعة أشهر الأولى لسنة 2013 ، أن فاتورة الغذاء بلغت 7.32 مليار دولار ، مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة لها ، أين وصلت إلى 6.56 مليار دولار ، أي بزيادة قدرها 11.58٪ ، هذا من حيث القيمة ، ليس بالضرورة من حيث الكمية ، لأن الأسعار العالمية لنفس العام عرفت ارتفاعا ملحوظا.

02 ـ فلاحة معطلة: إذا كان القطاع الفلاحي ، هو الأولى بالرعاية والاهتمام ـ كونه الآلية الأكثر ضمانا لتقليص هذه الفاتورة الثقيلة ، وأبعاد البلد من شبح التبعية والجوع ـ هذا يعني أن يتحول إلى قبلة جاذبة للاستثمار واليد العاملة ، من المدينة إلى الريف ، وليس قطاعا طاردا لليد العاملة والسكان في آن واحد ، كما يحدث اليوم .

جدول رقم: 17 يبين تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (بالآلاف)

البيان	2008	2009	2010	2011
السكان المشغلون فعليا	002.7	472.9	736.9	599.9
الفلاحة	841.1	242.1	136.1	034.1
النسبة ٪	26.29	13.11	11.66	10.77

المصدر: بنك الجزائر ، التقرير الاقتصادي والنقدي ، نوفمبر 2013 ، ص 243 بتصرف.

وكتقدير لهذا التطور فإن النسبة التي سجلت في 2013 هي في حدود 9٪ من السكان المشغلون فعليا ، ومهما يكن ، تبقى الظاهرة خطيرة ، بحجم خطورة

الفجوة الغذائية . وحتى هذه النسبة تجد فيها العدد الأكبر من العاملين نساء ، كما يوضحه الشكل التالي:

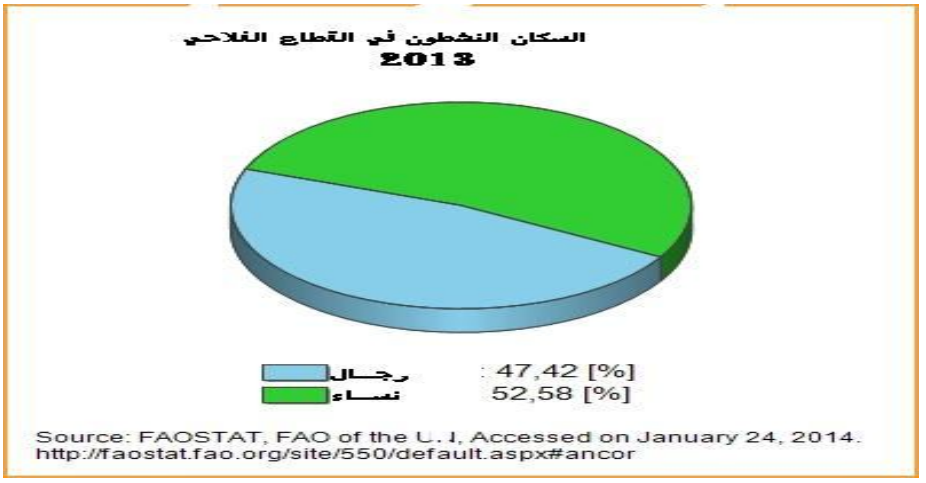

وأمام هذا الوضع ، على السلطات أن تسارع لاستدراك الموقف من خلال توسيع عدد المقاعد البيداغوجية في المعاهد والجامعات ، وأن تفتح ورش لتكوين الشباب والفلاحين في مختلف التخصصات الفلاحية ، على مستوى مراكز التكوين المهني ، والإرشاد الفلاحي ، وأن تضع حدا نهائيا للهذر الذي تتعرض له الأراضي الفلاحية. وبكلمة موجزة قطاعنا الفلاحي يحتاج إلى إصلاحات جذرية في الأرض والإنسان من خلال تشريعات جريئة ، وسلطة تنفذ ، وعدالة تضرب بيد من حديد كل تجاوز يستهين بأمننا الغذائي.

في دراسة أجرتها « وكالة الدراسات الاقتصادية » حول الأمن الغذائي العالمي لسنة 2012 ، صنفت الجزائر في المرتبة 73 من ضمن 105 بلد مختار. وقد ركز الباحثون في تحاليلهم على جملة من المعايير ، مثل: الدخل الفردي ، نوعية وأمن الغذاء المستهلك ، تكلفة الحصول على التمويل للتزود بالأغذية ، ومستوى التموين الغذائي بالبلاد ، والجهد المبذول في البحث.

بناءا على هذا الأساس ، كان تنقيط الجزائر بتقدير 5.40 من مائة. وعلى الرغم من الجهود التي بدلت في السنوات الأخيرة تبقى الجزائر في مؤخرة تونس والمغرب ، حيث احتلتا على التوالي المراتب: 50 ، 59.

إذا كانت غابة الأمن الغذائي في بلادنا تغطيها شجرة الريع ، فإن مثل هذا الوضع آيل إلى الزوال ، لا محالة ، لتتكشف الحقيقة مجرد حدوث أزمة في أسعار الطاقة ، مثل 1986 ، أو عام 1998 ، بل وحتى بقاء الأسعار على ما هي عليه

، هناك تناقص في إنتاج الطاقة وزيادة في أسعار الغذاء بشكل مطرد ، وارتفاع في المداخيل ، وتطور في نمط الاستهلاك ، بالإضافة إلى ما هو متوقع في الزيادة السكانية إلى حدود 44 مليون عام 2030 وأكثر من 52 مليون مع نهاية 2050 (مع الأخذ بعين الاعتبار ، معدل نمو ديمغرافي سنوي 1.6٪ فقط).

نعيد السؤال بطريقة أخرى: هل السياسة الزراعية الحالية في الجزائر ، بإمكانها رفع التحدي وتقليص فاتورة الاستيراد ، وتوفير الغذاء اللازم للسكان؟.

للتذكير ، فقد وضعت الجزائر مخطط للنهوض بالفلاحة على مدار خمس سنوات (2010 ـ 2014) تحت شعار « التحديث الفلاحي» يرتكز على ثلاثة محاور أساسية ، أذكرها باختصار: تكثيف الإنتاج وتحديث المستثمرات الفلاحية ، تطوير المناطق الريفية ، تكوين الموارد البشرية. مضى على هذا المخطط أربعة سنوات. أترك للقارئ الحكم على المخطط من خلال النتائج التي قدمناها آنفا . لذلك نتمنى على السلطات تشكيل لجنة من مختلف الوزارات ذات الصلة ، يطلق عليها لجنة أزمة الغذاء ، بصلاحيات تمكنها من تدارك الأمر قبل استفحاله ، ويعود سيناريو آخر من أشباه الاضطراب الغذائي الذي شهدته الجزائر سنة 2011 حول الزيت والسكر.

نتائج وتوصيات

النتائج: لقد سمح لنا البحث الذي أجريناه حول الأمن الغذائي ، بوضع أيدينا على جملة من النتائج ، نوجزها في النقاط التالية.

01ـ الأزمة كمصطلح وكظاهرة ، فرضت نفسها في الحقل العلمي بنظريات كثيرة ، لعل أهما تصدير الأزمة ، وإدارة الأزمة ، والتنبؤ للأزمة.

02ـ الأزمة الغذائية ظاهرة قابلة للقياس ، تتحدد معالمها من خلال مجموعة من المؤشرات والمعدلات.

03ـ الأزمة الغذائية تتطور في البلدان العربية ، بالزيادة أو النقصان ، وبأكثر حدة ، نتيجة عوامل داخلية (كنقص المياه ، والمساحات المخصصة للزراعة ، و المكننة ، وطرق الري العصرية ، وقلة التبادل التجاري البيني ، ونقص العمالة المؤهلة ، وتقنيات التهجين ، وإنتاج البذور) ، أكثر منها خارجية.

04 ـ هي ظاهرة تعاني منها كل البلدان العربية دون استثناء ، بنسب متفأوتة من منتوج إلى آخر.

05ـ الأمن الغذائي يمكن قياسه بالمستوى الذي تصل إليه أحجام السلع

الغذائية المستوردة.

06 ـ الفجوة الغذائية تقاس بالفرق بين الإنتاج المحلي من الغذاء ، والعرض المتاح من السلع الغذائية ، أو هي قيمة مجموع السلع الغذائية المستوردة . 07 ـ تظهر حدة الفجوة الغذائية في البلدان العربية خصوصا على مستوى الحبوب والبقوليات ، تليها اللحوم والألبان ومشتقاتها في الدرجة الثانية .

08ـ تساهم الجزائر في الفجوة الغذائية بالمرتبة الرابعة ، بعد السعودية ، الإمارات ، مصر.

09ـ يمكن الحكم على ظاهرة الفجوة الغذائية ، أنها في ازدياد مطرد ، مما يدل على عدم كفاءة البرامج والسياسات التي تنتهجها هذه البلدان.

التوصيات: إذا كانت مقومات الأمن الغذائي ترتكز على الخصائص الجغرافية والمناخية والبيئية ، فهي أيضا تنطوي على المراعي الطبيعية والغابات ، ونصيب الأراضي الزراعية من المساحة الكلية ، ناهيك عن الموارد المائية والبشرية. وكما أن الثروة الحيوانية رهان استراتيجي ، فالتكنولوجيا الحديثة ، والبحوث الزراعية يجب أن تتصدر أولويات كل سياسة أو برنامج زراعي. وهذا ما يجعلنا نركز على التوصيات التالية:

01 ـ تلك هي الجريمة في حقنا نحن ، وفي حق الأجيال التي تأتي من بعدنا ، حينما نسمح باسم القانون والمصلحة العامة ، وشراء السلم الاجتماعي ، للإسمنت المسلح ، والآجر بالزحف في الضوء وفي الظلام على أجود الأراضي الزراعية. لابد لهذه السياسة الجهنمية أن تتوقف ، وهي بالمناسبة سياسة فاشلة وضعها فاشلون تجردوا من إنسانيتهم ، وكأننا نحن العرب لا نحسن إلا ثقافة القبح.

02 ـ مثلما أبدعت يد الإنسان في ولاية الوادي ، آدرار ، بسكرة. . . ، في زراعة النخيل والزيتون والبطاطس ، يمكن أن تبدع في محاصيل أخرى. إن معظم الأراضي العربية صحراء ، لذلك على الأنظمة العربية أن تلتفت بجد إلى استصلاح تلك الأراضي وزرعها بما يتلاءم مع طبيعتها.

03ـ مزيد من السدود ، وخزانات المياه للتمكن من استغلال المياه السطحية بشكل أكفأ ، عن طريق السقي بالقطرة قطرة ، أو بالرش المحوري أو غيره من الطرق ، للرفع من كفاءة المتر المكعب من الماء ، مقابل كفاءة الهكتار الواحد.

04ـ تعاني الأراضي العربية التقليدية من مختلف الأسمدة ، وطرق استعمالها ، مما يتطلب جهد إضافي.